

العوامل المؤثرة في نظرة سكان مدينة نابلس تجاه بعض قضايا الزواج المبكر

* د. حسين أحمد *

E-mail: Hussein596@yahoo.com

* جامعة النجاح الوطنية - نابلس - الضفة الغربية - فلسطين.

العوامل المؤثرة في نظرة سكان مدينة نابلس تجاه بعض قضايا الزواج المبكر

د. حسين أحمد

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مواقف السكان في مدينة نابلس تجاه بعض قضايا الزواج المبكر. وقد بلغ العمر الذي عده أفراد العينة مبكراً للزواج نحو 16 سنة للأنثى، و 20 سنة للذكر. أما بالنسبة إلى مخاطر الزواج المبكر فقد احتلت الفقرات الآتية المراكز الأولى وهي: أن الزواج المبكر يؤثر في صحة الفتاة بشكل عام، وأن الزواج المبكر يؤدي إلى عدم التفاهم بين الزوجين وكثرة الخلافات الزوجية. وقد تفاوتت النظرة تجاه العمر الذي عد مبكراً للزواج ومخاطر الزواج الأول حسب الخلفيات الديموغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية لأفراد العينة.

مصطلحات أساسية: عوامل المؤثرة، سكان مدينة نابلس، الزواج المبكر.

Factors Affecting the Attitudes of the Population of the City of Nablus Toward Issues of Early Marriage

Prof.

Abstract:

This study aims at knowing the attitudes of the population of Nablus City towards issues of early marriage. The age considered by the members of the sample was as early as 16 for females and 20 for males. As for the dangers of early marriage, the following two concepts ranked top: Early marriage affects the general health of the woman and it leads to a lack of understanding and conflicts between the couples. The attitude towards the age considered early for marriage and the risks of first marriage differed according to the demographic, economic and social background of the sample.

Keywords:

مقدمة :

عرّفت وثيقة حقوق الطفل الصادرة عن اليونيسيف الزواج المبكر بأنه الزواج في سن أقل من الثامنة عشرة (1). إلا أن قوانين بعض الدول العربية تنص على أن سن الزواج القانوني للفتاة هو ست عشرة سنة، كما هو الحال في مصر. وفي فلسطين يحدد القانون سن الزواج للفتاة في الضفة الغربية بستة عشر عاماً، وفي قطاع غزة بسبعة عشر عاماً. كما أن هناك بعض الدراسات التي تعرّف الزواج المبكر بأنه زواج الفتاة قبل سن الثامنة عشر ربيعاً، ولكنها تقسمه إلى نوعين، الأول زواج قبل سن خمسة عشر عاماً، والثاني زواج بين 15-18 سنة (2). كما أن هناك من يعرف الزواج المبكر بأنه الزواج قبل سن البلوغ.

تنتشر ظاهرة الزواج المبكر، إنتشاراً كبيراً، في معظم الدول النامية، غير أنها أكثر شيوعاً في أفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب آسيا. ويلاحظ أيضاً أن الزواج المبكر، في بعض دول الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، ومناطق أخرى من آسيا، شائع فور البلوغ أو بعده بفترة وجيزة في أوساط بعض الجماعات. وهناك أيضاً مناطق في غرب أفريقيا وشرقها وجنوب آسيا حيث يعد عقد الزواج قبل البلوغ بفترة طويلة أمراً غير مستغرب. فعلى سبيل المثال، أفاد مسح أجرى في بنغلادش خلال الفترة 1996-1997 بأن 5% ممن تتراوح أعمارهم بين 10-14 سنة متزوجات. وفي مسح أجرى عام 1998 في ولاية ماديا براديش بالهند، أن نحو 14% من الفتيات تزوجن في عمر يتراوح بين 10-14 سنة. وفي إثيوبيا، وفي أجزاء من غرب أفريقيا، ليس الزواج في سن السابعة أو الثامنة أمراً غير مألوف. وفي ولاية كيبى في شمال نيجيريا، يبلغ متوسط سن الزواج للفتيات أكثر قليلاً من 11 سنة، مقابل 17 سنة على المستوى الوطني (3).

وقد بلغت نسبة المتزوجات في الأراضي الفلسطينية حسب بيانات المسح الصحي عام 2000 في فئة العمر 15-19 سنة نحو 18%، في حين لا تتجاوز 12% في مصر، و 8% في الأردن الفئة

العمرية. ويستمر نفس النمط نفسه للفئة العمرية 20-24 سنة، إذ تصل نسبة المتزوجات 59% في الأراضي الفلسطينية، مقابل 54% في مصر، ومن الفئة العمرية 25-29 سنة تصل نسبة المتزوجات في الأراضي الفلسطينية 80%. وفي مصر 84%، وتظل النسب أعلى في مصر، والأردن حتى تصل نسبة المتزوجات في نهاية الحياة الإنجابية (45-49 سنة) 99% في مصر، و 96% في الأردن، على حين تتوقف النسبة في الأراضي الفلسطينية عند 91%. ويلاحظ أن هذا السقف الذي تتوقف عنده نسبة المتزوجات في نهاية الحياة الإنجابية في الأراضي الفلسطينية يقل عن دول عربية أخرى، مثل السعودية التي وصلت النسبة فيها 97% عام 1996، والكويت 95% عام 1996، وسوريا 95% عام 1993. إن المجتمع الفلسطيني يتميز بانتشار ظاهرة الزواج المبكر، حيث تعكس نسبة الإناث اللواتي تزوجن وأعمارهن بين 15-19 سنة والتي تصل إلى 18% في الأراضي الفلسطينية تلك الظاهرة، وتزيد هذه النسبة على سائر الدول العربية (باستثناء اليمن التي تصل فيها النسبة 27%). كما أن هذه النسبة تزيد في قطاع غزة على الضفة الغربية، وتخفض مع ارتفاع الحالة التعليمية فتصل 26% لمن أمضين أقل من 7 سنوات في الدراسة مقابل 12% لمن أمضين أكثر من 12 سنة. ومن المؤشرات أيضاً على انتشار ظاهرة الزواج المبكر في المجتمع الفلسطيني ارتفاع نسبة النساء اللاتي تزوجن قبل الثامنة عشرة أو عندها بين الإناث في الفئة العمرية 20-24 سنة، فقد بلغت هذه النسبة 29% في الأراضي الفلسطينية، وهي بدورها نسبة مرتفعة مقارنة بباقي الدول العربية، إذ بلغت 20% في مصر عام 2000، و 11% في المغرب عام 1997، و 23% في سوريا عام 1993، و 14% في الأردن عام 1997. وترتفع هذه النسبة في قطاع غزة لتصل 32% عن الضفة الغربية التي تبلغ فيها 27%، كما ترتفع في الحضر إلى 30% عن الريف 27%، وتخفض مع ارتفاع المستوى التعليمي 40% لمن أمضين أقل من 7 سنوات، مقابل 22% لمن أمضين 10 إلى 12 سنة

دراسية (4).

أن هذا الزواج ينطوي على كثير من المشاكل على المستويات الجسدية والفكرية والعاطفية، كما أنه يحول دون استكمال الدراسة والتعليم والتطور الشخصي، فضلاً عن كونه يعني الحمل والولادة قبل الأوان، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات وفيات الأمهات نتيجة الحمل وسوء التغذية، وكذلك ارتفاع معدلات إسقاط الأجنة ووفيات الأطفال الرضع، وتسمم الحمل، والولادات المبكرة، إضافة إلى الخضوع الجنسي والمنزلي، وعد الفتى والفتاة في سن المراهقة لا يستطيعان أخذ القرار المناسب، إضافة إلى عدم القدرة على العناية السليمة بالطفل الوليد.

وعلى أية حال، فإن من أهم الأسباب التي تؤدي إلى الزواج المبكر، والتي تكاد تكون متشابهة في معظم المجتمعات، الفقر، والتقاليد العائلية، وحماية الفتيات من التحرش الجنسي، إضافة إلى التهميش الاجتماعي، والتقليل من دور الفتاة في المجتمع، والرغبة في تكوين أسرة كبيرة، وغياب حق الفتاة في المشاركة في اتخاذ القرار، بسبب صغر سنها. ويلجأ البعض إلى ذلك لكي يوفر بعض المصاريف الخاصة للأسرة، أو نتيجة للضغط السكاني في المسكن، لكثرة عدد أفراد الأسرة، وإقامة أكثر من فرد في الغرفة الواحدة، كما أن تفضيل الذكور على الإناث دوراً في تزويج الفتاة في سن مبكرة. أو ربما في بعض الأحيان رغبة الفتاة نفسها في تفضيل الزواج لكي تذهب إلى حياة أفضل.

وتأتي هذه الدراسة لتوضيح وجهة نظر سكان مدينة نابلس تجاه بعض القضايا حول موضوع الزواج المبكر، حيث تم وضع 27 فقرة تناولت مختلف النواحي الديموغرافية، والصحية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية المتعلقة بالزواج المبكر.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. توضيح رأي الباحثين ببعض قضايا الزواج المبكر.

2. بيان أثر الخصائص الديموغرافية والاجتماعية

وتشير بيانات الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية، في العام 1966-2001، إلى شيوع ظاهرة الزواج المبكر، وبخاصة بين الإناث فقد بلغ معدل العمر الوسيط عند الزواج الأول في تلك الأعوام حوالي 18.4 سنة للإناث، و 23.5 سنة للذكور. وقد بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للعام 2001 في الأراضي الفلسطينية 19.0 سنة للإناث، و 24.2 سنة للذكور، وقد بلغ هذا العمر للإناث في الضفة الغربية 19.1 سنة، وللذكور 24.6 سنة، في حين بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول في قطاع غزة 18.8 سنة للإناث، و 23.6 سنة للذكور. ويلاحظ ارتفاع العمر الوسيط عند الزواج الأول للذين يحملون مؤهلاً علمياً جامعياً، بكالوريوس فأعلى، إذ بلغ 23.9 سنة للإناث، و 26.9 سنة للذكور، في حين بلغ 17.1 سنة للإناث و 22.8 سنة للذكور الذين يحملون الإعدادية كأعلى مؤهل علمي (5).

مشكلة الدراسة :

هناك من ينظر إلى الزواج المبكر على أنه مفيد للزوجين والأسرة، وقسم آخر ينظر إليه على أنه يسبب مشاكل خطيرة ومتنوعة، ولكل منهم دلالاته في هذا المجال.

فالأشخاص المؤيدون للزواج المبكر يرون أن سبب هذا الزواج، يعود إلى الرغبة في وجود أسرة كبيرة الحجم (العزوة)، وإلى دعم الروابط والعلاقات الأسرية وسيادة روح التكافل، وخاصة في المجتمعات الريفية، حيث يترتب على هذا الزواج نشأة حقوق وواجبات بين ذوي القربى، وتعاون في المجالات المختلفة من خلال علاقة المصاهرة. كما أن البعض يرى أن الزواج، في سن مبكرة، سترة للفتاة، وضماناً للعفاف والاستقرار، ويرى آخرون أن مثل هذا الزواج أحفظ لأخلاق الشباب وأدعى إلى شعورهم بالمسئولية، ويرون أيضاً أنه أفضل لصحة الزوجين.

أما الأشخاص المعارضون للزواج المبكر، فيرون

توزيع الأشخاص حسب المناطق المختلفة في مدينة نابلس، وقد بلغ هامش خطأ العينة نحو $\pm 4.3\%$.

منهجية الدراسة :

ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي، عند دراسة وجهات نظر أفراد العينة نحو بعض قضايا الزواج المبكر. وعلى المنهج التحليلي، عند دراسة العوامل التي أدت إلى وجود تباينات بين أفراد العينة تجاه هذه القضايا.

ولغرض الدراسة، فقد رُتّب إجابات أفراد عينة الدراسة عند سؤالهم عن قضايا الزواج المبكر بنعم، وأعطيت قيمة 2، ولا وأعطيت قيمة 1، أما الأشخاص الذين كانوا لا يعرفون أي شيء عن هذه القضايا، أو لا يرغبون في إعطاء آرائهم فأعطوا قيمة صفر.

خصائص العينة:

بلغ حجم عينة المسح 522 شخصاً، منهم 205 من الذكور، و317 من الإناث. وتوزعت عينة المسح في مدينة نابلس ومخيماتها كما يلي، 30.5% من البلدة القديمة، و 13.4% من المخيمات، و 56.1% من بقية أحياء مدينة نابلس. وقد بلغ العمر الوسيط لأفراد العينة نحو 32 سنة. وكان المؤهل العلمي ل 43.5% من أفراد العينة هو الثانوية العامة، و 27.4% منهم حاصلين على الابتدائية والإعدادية، في حين كان 15.7% حاصلين على مؤهل معهد، و 12.8% منهم حاصلين على مؤهل جامعي، في حين بلغت نسبة الأمية بين أفراد العينة 0.6% . أما حسب الحالة الزوجية فكان 31.4% من أفراد العينة لم يسبق لهم الزواج، بينما كان 68.6% منهم قد سبق لهم الزواج. أما حسب الحالة العملية فقد توزع أفراد العينة كما يلي: 29.7% عاملين، 11.1% عاطلين عن العمل، 41% ربات بيوت، 17% طلاب، و 1.1% غير قادرين على العمل. وكانت أكثر المهن التي استوعبت العاملين في مدينة نابلس هي الخدمات 27.1% ، ثم التجارة 23.9% ، وفي الصناعة 15.5% ، أما الباقون فقد توزعوا على المهن الأخرى. وقد بلغ متوسط

والاقتصادية والثقافية للمبحوثين في تحديد رأيهم تجاه قضايا الزواج المبكر.

أسئلة الدراسة :

1. ما العمر الذي يعدّه أفراد العينة عمراً مبكراً للزواج.
2. ما هو رأي السكان تجاه بعض قضايا الزواج المبكر.
3. ما تأثير الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمبحوثين في تحديد رأيهم تجاه قضايا الزواج المبكر.

فرضيات الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على اختبار الفرضيتين العامتين الآتيتين:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية 0.05 بين العمر الذي يعدّ مبكراً لزوج الذكر أو الأنثى، وكل من متغيرات: مكان السكن، والعمر، والمستوى التعليمي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية 0.05 بين متغيرات (منطقة السكن، الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، والحالة الزوجية، والحالة العملية) والنظرة إلى الزواج المبكر.

مصادر البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على المسح الميداني الذي أجري ضمن مشروع الاتصال السكاني، والذي تشرف عليه جامعة النجاح الوطنية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية UNFPA، حول نظرة المجتمع في مدينة نابلس تجاه الزواج المبكر. فقد جمعت بيانات المسح خلال النصف الأول من شهر كانون الأول عام 2005. وقد بلغت عينة المسح نحو 522 شخصاً كانت أعمارهم 18 سنة فأكثر، واختيرت عينة طبقية عشوائية روعي فيها

الدراسة أن هذا الزواج يعد سمة من سمات المجتمعات الريفية، إذ إن 36% من إجمالي عدد الزوجات، في الأسر الريفية، تزوجن في سن أقل من 16 سنة، في حين تبلغ نسبة الإناث اللاتي تزوجن دون السن القانونية في الحضر 9.1%. وترجع الباحثة تزايد النسبة في الريف إلى رغبة الريفيين في الإكثار من الأولاد، وقصر الفاصل الزمني بين الآباء والأبناء، والخوف على الشرف والعرض، ودعم الروابط الأسرية، ورغبة الآباء في تزويج أولادهم مبكراً، لإثبات الرجولة، وتأكيد السيطرة. وبيّنت الدراسة أيضاً، أن العوامل الدينية تعد من أهم العوامل في شيوع الزواج المبكر في البلاد العربية والإسلامية، هذا بجانب أن بعض الأسر تزوج فتياتها الصغيرات اللاتي لم يبلغن السن القانونية من أزواج أثرياء مصريين، أو عرب لديهم القدرة على تلبية الشروط التي تضعها أسرة الفتاة على الزوج، وتخلص الباحثة إلى القول: إنه مع السليبات، فإن الزواج المبكر يؤدي إلى تدعيم الروابط والعلاقات الأسرية، وسيادة روح التكافل، وخاصة في المجتمعات الريفية، إذ يترتب على هذا الزواج نشأة حقوق وواجبات بين ذوي القربى، وتعاون في المجالات المختلفة من خلال علاقة المصاهرة (6).

وأوضحت الدراسة، التي أجراها عادل الشرجبي، من مركز دراسات المرأة والتنمية، في جامعة صنعاء، على عينة شملت 1495 شخصاً من الذكور والإناث، شملت محافظتي الحديدة وحضرموت في اليمن، انتشار ظاهرة الزواج المبكر بين أوساط النساء بنسبة 52.1%، والرجال بنسبة 6.7%. ورأى غالبية أفراد العينة أن السن المناسب لزوج الفتاة هو بين 16-15 سنة، وللفتى بعد حصوله على العمل أو توفير المهر. كما أشارت الدراسة إلى أن 22.3% من الباحثين أكدوا أن الفقر يمثل السبب الرئيسي في تزويج الفتيات في سن مبكرة، وأن الأسر الفقيرة تسعى إلى تزويج بناتهن بمجرد وصولهن إلى سن

حجم الأسرة في مدينة نابلس 6.2 فرداً، وقد تفاوت هذا المتوسط ما بين 6 أفراد في البلدة القديمة، و6.1 لبقية أحياء نابلس، و7 أفراد في المخيمات.

الدراسات السابقة :

تناول موضوع النظرة إلى الزواج المبكر عديد من الباحثين، ومن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع على سبيل المثال:

- دعت الباحثة إقبال الأمير السمالوطي في دراسة لها، حول الزواج المبكر، الحكومة المصرية إلى وضع استراتيجية لمواجهة ظاهرة الزواج المبكر في المجتمع المصري، مشيرة إلى أن الزواج المبكر من الظواهر الاجتماعية التي تنتشر في مصر، وخاصة في المناطق الشعبية والريفية. واستندت الدراسة إلى إحصاءات رسمية أشارت إلى أن نسبة 18.2% من الفتيات في الفترة من 1980 وحتى 1984 تزوجن في سن مبكرة، في حين بلغت النسبة 40.3% في الفترة من 1960 وحتى 1964، وقالت: إن نسبة الزواج المبكر في الحضر تصل إلى 9.5%، في حين تمثل في الريف 26.3% وتصل النسبة في الوجه القبلي 28.9%، في حين تصل 16.9% في الوجه البحري. ودعت الباحثة إلى ضرورة أن تراعي استراتيجية مواجهة طبيعة المجتمع المصري وخصوصيته وزيادة الوعي لدى المواطنين بالآثار السلبية للزواج المبكر، والاهتمام بالتوعية الدينية للفتيات المقبلات على الزواج، وتعريفهن بحقوقهن الشرعية والقانونية لاختيار الزوج المناسب، وتعقيد الإجراءات الخاصة بالزواج المبكر، وتغليظ عقوبات التلاعب في عقود الزواج. ومضت الدراسة في تعداد أضرار الزواج المبكر، مشيرة إلى أنه قد يؤدي إلى ارتفاع حالات الطلاق نتيجة لعدم التوافق الزوجي، وحرمان الفتيات من حقوقهن في اختيار أزواجهن، ووضع الفتاة في موقف المسؤولية الاجتماعية قبل بلوغ مرحلة النضج، كما يؤدي إلى متاعب صحية للأم نتيجة الحمل والولادة المتكررة. وأظهرت

هذا المجال، والتركيز على المراهقين من الذكور والإناث، وعلى آبائهم وأمهاتهم (8).

- وبيّنت دراسة ماهر أبو صالح، التي جاءت بعنوان مدينة نابلس: التركيب السكاني وخصائص المسكن عام 1998، أن متوسط العمر عند الزواج الأول للذكور في مدينة نابلس نحو 25.5 سنة، في حين بلغ 19.2 سنة للإناث. كما أظهرت الدراسة أن هناك مجموعة من العوامل التي أثرت على العمر عند الزواج الأول منها العمر الحالي، والمستوى التعليمي، ومستوى الدخل، والمهنة (9).

- وفي مسح أجرته الهيئة العامة للاستعلامات الفلسطينية، بتاريخ 27/2/2000، تبين أن 38.5% من أفراد عينة المسح يرون أن عدم وجود وعي كاف لدى المواطنين هو السبب الرئيسي وراء انتشار ظاهرة الزواج المبكر، في حين رأى 17.8% أن السبب يعود إلى العادات والتقاليد، في حين أكد 16.6% أن السبب هو الحفاظ على الشرف والستر، وأشار 15.9% إلى أن السبب يتمثل في الخوف من العنوسة، على حين رأى 8.6% أن السبب هو تردي الأوضاع الاقتصادية. ومن جهة أخرى أشار حوالي 70.9% أن لديهم فكرة عن المخاطر الصحية الناجمة عن الزواج المبكر (10).

- وقدم الباحث حسام الدين عفانه دراسة بعنوان الزواج المبكر إلى مؤتمر المرأة الفلسطينية وتحديات الأسرة المعاصرة، المنعقد في جامعة النجاح الوطنية خلال الفترة 24-25/4/2000م، تناول فيها مقاصد الزواج في الشريعة الإسلامية، وعرف الزواج المبكر بأنه الزواج قبل البلوغ، وذكر أنه، أي الزواج المبكر يعني بالنسبة إلى الفتاة زواجها قبل الحيض، وأما تسمية من تتزوج قبل الثامنة عشرة بأنه زواج مبكر، فقد عدّ ذلك غير مستند إلى قاعدة علمية، أو قاعدة شرعية؛ وذلك لأن أمر الزواج مربوط بالبلوغ فقط (11).

البلوغ، في حين أوضح 21.9% من المبحوثين أن المعتقدات تعد أحد أسباب الزواج المبكر للفتيات لكونها تؤكد قيم العفاف والطهارة (7).

- وفي عام 1999 أجرى مركز شؤون المرأة في غزة دراسة بعنوان الزواج المبكر في قطاع غزة، وقد اعتمدت الدراسة على سجلات المحاكم الشرعية للسنوات 1995-1999، إضافة إلى الدراسة الميدانية على عينة من النساء اللواتي تزوجن خلال تلك الفترة. وقد تبين من الدراسة أن 42% من النساء تزوجن وهن دون الثامنة عشرة، وأن 9.4% من الرجال تزوجوا وهم دون التاسعة عشرة، في حين بلغت نسبة النساء اللواتي تزوجن وأعمارهن بين 15-19 سنة نحو 61.4% مقابل 17% للذكور الذين تزوجوا في الفئة العمرية نفسها. ومن جهة أخرى، فقد بلغت نسبة النساء اللواتي تزوجن وأعمارهن 35 سنة فأكثر نحو 1.6%، مقابل 5.5% للذكور. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن العلاقة بين العمر عند الزواج والمستوى التعليمي للمتزوجين كانت طردية، كما أوضحت الدراسة أن 50.4% من الزوجات ذكرن بأن الأسرة هي التي اختارت لهن أزواجهن، ولم يكن هذا الزواج من اختيارهن الشخصي. كما أوضحت هذه الدراسة أيضاً أنه لا توجد أية علاقة بين جهة اختيار الزوج وعمر الزوجة الشابة، أو مستواها التعليمي، وكذلك لم تتضح أية علاقة بين من اختار الزوج والعمر والمستوى التعليمي لأب الزوجة أو أمها. كما أشارت الدراسة إلى أن 18% من النساء الشابات كن صاحبات القرار الرئيسي عند اختيار الزوج، في حين أن 73% كان الأب هو صاحب القرار الرئيسي، في حين توزعت النسب الباقية بين الاخوة والأمهات والأعمام والأخوال. وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة وضع السياسات الاجتماعية المناسبة، ومراجعة سياسية الرعاية الاجتماعية، وكيفية تعزيزها للزواج المبكر، وتوليد الفقر، كما أوصت الدراسة بتوجيه حملات التوعية الرسمية في

الأنثى منخفض، وهو يتفق مع العمر القانوني لزواج الأنثى في الضفة الغربية، إن هذا الانخفاض يعزى إلى الرغبة في تزويج الإناث في سن مبكرة، وذلك لأسباب اجتماعية واقتصادية، منها، على سبيل المثال النظر إلى زواج البنت على أنه سترة لها، والحفاظ على شرف العائلة، وما إلى ذلك من هذه القضايا.

إن النظرة، تجاه العمر الذي يعد مبكراً للزواج سواء للذكور أو للإناث، تختلف حسب الخصائص الديموغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية لأفراد العينة. فعند اختبار الفرضيات التي تقول إنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية 0.05 بين العمر الذي يعد مبكراً لزواج الذكر، وكل من متغير الجنس، والحالة الزوجية، والحالة العملية. فقد قبلت هذه الفرضيات الصفرية، (جدول رقم 1) إذ كانت قيمة مربع كاي المحسوبة أقل من قيمة مربع كاي الجدولة. وهذا يعنى أنه لا توجد أية اختلافات تجاه النظرة للعمر الذي يعد مبكراً لزواج الذكر حسب متغيرات الجنس، والحالة الزوجية، والحالة العملية.

وفي المقابل وعند اختبار الفرضيات التي تقول لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية 0.05 بين العمر الذي يعد مبكراً لزواج الذكر وكل من متغير مكان السكن والعمر والمستوى التعليمي. فقد تم رفضت الفرضيات الصفرية، وقبول الفرضيات البديلة التي تقول بوجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية 0.05 بين العمر الذي يعد مبكراً لزواج الذكر وكل من متغير مكان السكن والعمر والمستوى التعليمي. فقد كانت قيمة مربع كاي المحسوبة لهذه إلى متغيرات أكبر من قيمة مربع كاي الجدولة (جدول رقم 1). ممّا يعني أن هناك اختلافات تجاه النظرة نحو العمر الذي يعد مبكراً لزواج الذكر وهذه إلى متغيرات، فقد تفاوت متوسط العمر الذي عدّ مبكراً لزواج الذكر بين 19.3 سنة لدى سكان المخيمات، و20.1 سنة لسكان البلدة القديمة، و20 سنة لسكان بقية أحياء المدينة. إن هذا التفاوت يرجع إلى اختلاف

- وتناول الباحث عبدالله أحمد الحوراني، في دراسة له عام 2002، بعنوان الأسرة الفلسطينية بين الماضي والحاضر، خصائص الأسرة الفلسطينية، ومظاهر التغير الاجتماعي والاقتصادي في الأسرة الفلسطينية، ودور المرأة، وكذلك تناول بعض التحولات في بناء الأسرة الفلسطينية، وتناول ظاهرة الزواج المبكر من حيث مدى انتشارها في الأراضي الفلسطينية، والعوامل التي تؤدي إلى مثل هذا الانتشار (12).

- وفي دراسة محمد يعقوب التي تناولت العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على خصوبة المرأة في مدينة رام الله عام 2004، تبين أن متوسط العمر عند الزواج الأول بلغ 23.5 سنة للذكور و 19.5 للإناث، وأوضحت الدراسة أن هناك مجموعة من العوامل التي أثرت على العمر عند الزواج الأول، ومنها العمر الحالي، والمستوى التعليمي (13).

إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، هو تحديدها لبعض القضايا التي تؤثر مباشرة في موضوع الزواج المبكر، وأخذ رأي المبحوثين مباشرة عنها، دون الخوض في تفاصيل، وإعطاء تعليقات شخصية من قبل المبحوثين عليها. كما أنها تعد أول دراسة ميدانية، أجريت في هذا المجال، على مجتمع الدراسة بهذه الطريقة.

العمر الذي عدّه أفراد العينة عمراً مبكراً للزواج:

بلغ متوسط العمر الذي عدّ عمراً مبكراً لزواج الإناث، من قبل أفراد العينة، نحو 16 سنة، وقد تراوح هذا العمر بين 14 سنة، كأدنى عمر عدّ مبكراً لزواج الإناث، إلى 22 سنة كأعلى عمر عدّ مبكراً لزواج الإناث. أما متوسط العمر الذي عدّ عمراً مبكراً لزواج الذكور من قبل أفراد العينة فكان 20 سنة، وقد تراوح هذا العمر بين 15 سنة كأدنى عمر عدّ مبكراً لزواج الذكور، إلى 28 سنة كأعلى عمر عدّ مبكراً لزواج الذكور. ويتضح من هذه المتوسطات أن وجهة نظر أفراد العينة إلى العمر المثالي لزواج

مبكراً لزواج الذكور، وهذا يدل على أن هناك وعياً لدى الشباب تجاه قضية الزواج المبكر. أما بالنسبة إلى متغير المستوى التعليمي، فقد تفاوت متوسط العمر الذي عدّ مبكراً لزواج الذكور بين 19 سنة للأشخاص الذين مستواهم التعليمي ابتدائي، إلى 20.4 سنة للأشخاص الجامعيين، وهذا يعني أنه كلما زاد المستوى التعليمي زاد العمر الذي يعدّ مبكراً للزواج.

الخلفيات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية لسكان هذه المناطق. أما بالنسبة إلى متغير العمر، فقد تفاوت متوسط العمر الذي عدّ مبكراً لزواج الذكور بين 19.5 للأشخاص، الذين أعمارهم أكثر من 50 سنة، و20 سنة للأشخاص الذين أعمارهم بين 25-49 سنة، و20.1 سنة للأشخاص الذين أعمارهم أقل من 25 سنة. من هذا يتضح لنا أنه كلما زاد العمر قل العمر الذي يعدّ

جدول رقم (1) العلاقة بين العمر الذي عدّ مبكراً للزواج وبعض الخصائص لأفراد العينة

إناث				ذكور				إلى متغير
قيمة مربع كاي الجدولة	درجات الحرية	مستوى المعنوية	قيمة مربع كاي المحسوبة	قيمة مربع كاي الجدولة	درجات الحرية	مستوى المعنوية	قيمة مربع كاي المحسوبة	
26.3	16	*0.000	48.123	38.9	26	*0.022	42.460	مكان السكن
15.5	8	*0.000	38.302	22.4	13	0.404	13.587	الجنس
67.5	48	*0.016	71.498	106.6	78	*0.008	111.148	العمر
55.8	40	*0.012	62.693	90.5	65	*0.000	171.546	المستوى التعليمي
26.3	16	*0.000	44.196	39.9	26	0.050	38.906	الحالة الزوجية
43.8	32	*0.000	84.964	71.4	52	0.109	64.850	الحالة العملية

المصدر: من حسابات الباحث، المسح الميداني 2005.

* دال على مستوى المعنوية 0.05

لدى سكان البلدة القديمة، وذلك بسبب العادات والتقاليد المترسبة في هذه المناطق التقليدية، إضافة إلى أن معظم المتعلمين، والشباب يخرجون من البلدة القديمة، ويسكنون في الأحياء الجديدة من المدينة. أما بالنسبة إلى متغير الجنس، فقد أعطى الذكور متوسطاً أعلى للعمر الذي يعدّ مبكراً لزواج الأنثى (16.4 سنة) مقارنة بالإناث (15.8 سنة)، إذ إن المستوى التعليمي للذكور أعلى منه عند الإناث. أما بالنسبة إلى متغير العمر، فقد كان متوسط العمر الذي عدّ مبكراً لزواج الأنثى، لدى الأشخاص الذين أعمارهم أقل من 25 سنة هو 16.3 سنة، مقابل 16 سنة للأشخاص الذين أعمارهم 25 سنة فأكثر، مما يعني أن الشباب يرغبون في تأخير الزواج، ولديهم معرفة ودراية بمخاطر الزواج المبكر. أما بالنسبة إلى متغير المستوى التعليمي فقد ارتفع متوسط العمر الذي عدّ مبكراً لزواج الأنثى من 15.4 سنة،

وعند اختبار الفرضيات الخاصة بعدد العمر مبكراً لزواج الأنثى، وهي الفرضيات التي تقول إنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية 0.05 بين العمر الذي يعدّ مبكراً لزواج الأنثى وكل من متغير مكان السكن، والجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، والحالة الزوجية، والحالة العملية. فقد رفضت الفرضيات الصفرية، وقبول الفرضيات البديلة التي تقول بوجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية 0.05 بين العمر الذي يعدّ مبكراً لزواج الأنثى، وكل من متغير مكان السكن، والجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، والحالة الزوجية، والحالة العملية (جدول رقم 1). فقد تفاوتت العمر الذي يعدّ مبكراً لزواج الأنثى من 15.5 سنة لسكان البلدة القديمة، إلى 16.2 سنة لسكان المخيمات، و16.3 سنة لسكان بقية أحياء المدينة. وهكذا فإننا نلاحظ أن أدنى متوسط كان

مجتمع الدراسة للعزوف عن هذه الظاهرة، لأنهم يعرفون مخاطرها وآثارها السلبية.

وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرة التي تقول إن الزواج المبكر يؤدي إلى عدم التفاهم بين الزوجين وكثرة الخلافات الزوجية (جدول رقم 2)، فالفتاة عند زواجها مبكراً لم تكن قد عرفت بعد معنى الحياة الزوجية، وتبقى تتصرف كأنها فتاة صغيرة، فهي ما زالت في سن المراهقة، مما يؤدي إلى وجود خلافات بينها وبين زوجها، وخاصة إذا كان هناك فارق عمري واضح بين الزوجين، مما يؤدي إلى عدم التفاهم بينهما.

وفي المرتبة الرابعة، جاءت الفقرة التي تقول إن الزواج المبكر يحرم الفتاة من فرص العمل (جدول رقم 2)، فزواج البنت، في سن مبكرة، يحرمها من حقها في مواصلة تعليمها، وحصولها على شهادة علمية تكون سلاحاً لها في مواجهة الحياة، بحيث تستطيع، من خلالها، الحصول على عمل يلائم تخصصها وإمكاناتها الجسدية والعلمية. ومع تعقد الحياة، وخروج المرأة لسوق العمل، وارتفاع نسبة مساهمتها في النشاط الاقتصادي، اعد دخل المرأة العاملة، في كثير من الأحيان، رافداً رئيسياً لدخل الأسرة، ومساعدة زوجها في تحمل تبعات الحياة، نجد أن أفراد مجتمع الدراسة عدواً زواج المرأة في سن مبكرة سيحرمها من التعليم والعمل المناسب، ومن ثم مشاركة الزوج في تحمل نفقات الأسرة.

وقد احتلت الفقرة التي تقول إن الزواج المبكر يؤثر سلباً على قدرة الفتاة على تربية أطفالها، المرتبة الخامسة (جدول رقم 2)، إذ من المعروف أن الفتاة عندما تتزوج في سن مبكرة لا تكون لديها الخبرة الكافية في تربية الأطفال والعناية بهم، وهذا الأمر ينعكس على تربيتها لأطفالها والعناية بهم، فهي ما زالت صغيرة وبحاجة إلى من يرعاها، ويقدم لها النصح والإرشاد، وليس مجرد الإنجاب، ومشاكل تربية الأطفال وتحمل تبعات الأسرة.

وجاءت في المرتبة السادسة الفقرة التي تقول إن الزواج المبكر يؤدي إلى ارتفاع عدد حالات الإسقاط

لدى الأشخاص الذين بلغ مستواهم التعليمي المرحلة الابتدائية إلى 16.5 سنة لدى الأشخاص الجامعيين، مما يدل على أن للتعليم دوراً كبيراً ومهم في تثقيف السكان بمخاطر الزواج المبكر. أما حسب الحالة الزوجية فقد عدّ متوسط العمر 15.8 سنة مبكراً لزواج الأنثى لدى الأشخاص الذين سبق لهم الزواج مقابل 16.5 سنة للأشخاص الذين لم يسبق لهم الزواج. أما بالنسبة إلى متغير الحالة العملية، فقد تفاوت متوسط العمر الذي عدّ مبكراً لزواج الأنثى من 16 سنة، لدى ربّات البيوت، إلى 16.2 سنة لدى الأشخاص العاملين، وإلى 17 سنة لدى الطلاب.

مما سبق، يتضح بحسب كل الخصائص الديموغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية أن متوسط العمر الذي عدّ مبكراً لزواج الأنثى أقل مما تنصح به المؤسسات الدولية الخاصة بالعناية بالأطفال كمنظمة اليونيسيف، مما يجعل هناك ضرورة من أجل تثقيف السكان بمخاطر الزواج المبكر، سواء كانت هذه المخاطر صحية أو اجتماعية أو ثقافية.

النظرة لمخاطر الزواج المبكر :

تفاوتت نظرة السكان إلى مخاطر الزواج المبكر ضمن النقاط التي وضعت لأخذ آرائهم عليها، ومقدار تأثير هذه النقاط على الفتاة نفسها وعلى أسرتها. وكان أكبر تأييد، من قبل أفراد العينة، للفقرة التي تقول إن الزواج المبكر يؤثر في صحة الفتاة بشكل عام (جدول رقم 2)، إذ من المعروف أن الزواج المبكر، وما يترتب عليه من تحمل أعباء الأسرة والحمل والولادة يؤثر، تأثيراً كبيراً ومباشراً، على صحة الفتاة، لأن جسمها لم يكن نامياً بشكل يؤهلها للقيام بمثل هذه الواجبات، وهكذا فإننا نجد أن مجتمع الدراسة قد أعطى هذه الفقرة نسبة تأييد كبيرة، وذلك بما يلاحظونه ويلمسونه من خلال حياتهم اليومية.

أما في المرتبة الثانية، من حيث ترتيب الفقرات، فقد جاءت الفقرة التي تقول إن المبحوث ليس مع زواج الفتاة في سن مبكرة، أي قبل بلوغها 18 سنة. (جدول رقم 2)، وهكذا يتضح أن هناك ميلاً لدى

لدى الزوجة (جدول رقم 2)، فجسم الأنثى، قبل بلوغها الثامنة عشرة، لم يكن مكتمل النمو، ومن ثم، فإن تكرار عمليات الحمل والولادة في سن مبكرة سيؤدي إلى التأثير على صحتها، ومن ثم، عدم قدرتها على تثبيت الحمل، فضلاً عن ارتفاع نسبة وفيات الأجنة، وحالات الإسقاط للفتيات اللواتي يتزوجن مبكراً.

جدول رقم (2) وجهة نظر أفراد العينة تجاه بعض قضايا الزواج المبكر

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا أعرف / لا رأي	لا	نعم	
05515	1.7969	7.1	6.1	86.8	الزواج المبكر يؤثر على صحة الفتاة بشكل عام
0.7252	1.5690	14.0	15.1	70.9	الزواج المبكر يؤدي إلى ارتفاع الوفيات لدى النساء في أثناء الولادة
0.6593	1.5881	9.6	22.0	68.4	الزواج المبكر يؤثر على صحة الأطفال المنجبين
0.6295	1.7146	9.6	9.4	81.0	الزواج المبكر يؤدي إلى ارتفاع عدد حالات الإسقاط عند الزوجة
0.7246	1.5421	13.8	18.2	68.0	الزواج المبكر يؤدي إلى ارتفاع وفيات المواليد في أثناء الولادة
0.8056	1.2433	23.2	29.3	47.5	الزواج المبكر يؤدي إلى ارتفاع وفيات الأطفال قبل السنة الأولى
0.7252	1.3333	15.1	36.4	48.5	الزواج المبكر يؤدي إلى إنجاب أطفال ذوي إعاقات
0.6090	1.6820	7.7	16.5	75.9	الزواج المبكر ينتشر بين الفئات الأقل تعليماً في المجتمع
0.5313	1.2395	5.0	66.1	28.9	زواج الفتاة في سن مبكرة هو سترة لها
0.5054	1.7816	4.2	13.4	82.4	الزواج المبكر يؤدي إلى عدم التفاهم بين الزوجين وكثرة الخلافات الزوجية
0.5208	1.7107	3.3	22.4	74.3	الفتاة التي تتزوج في سن مبكرة لا تستطيع القيام بواجباتها الزوجية بشكل جيد
0.5614	1.6973	5.2	19.9	74.9	تستطيع الفتاة أن ترفض الزواج إذا لم تقتنع بالشباب رغم موافقة أهلها عليه
0.5102	1.7433	3.4	18.8	77.8	الزواج المبكر يحرم الفتاة من حقها في مواصلة التعليم
0.5634	1.7280	5.9	15.3	78.7	الزواج المبكر يؤثر على المستوى الثقافي للمرأة
0.5218	1.7720	4.8	13.2	82.0	الزواج المبكر يحرم المرأة من فرص العمل
0.5743	1.1705	9.4	64.2	26.4	الدين عامل مشجع على الزواج المبكر
0.5693	1.6360	4.6	27.2	68.2	العادات والتقاليد عامل مشجع على الزواج المبكر
0.6366	1.6341	8.6	19.3	72.0	الزواج المبكر يقلل من مساهمة المرأة في تطور المجتمع
0.6502	1.4349	8.8	38.9	52.3	ينتشر الزواج المبكر بسبب الأوضاع السياسية الحالية
0.5909	1.5939	5.4	29.9	64.8	ينتشر الزواج المبكر بسبب الأوضاع الاقتصادية السيئة
0.5258	1.7644	4.8	14.0	81.2	الزواج المبكر يؤثر سلباً في قدرة الفتاة على تربية أطفالها
0.5549	1.7318	5.6	15.7	78.7	الزواج المبكر يؤثر على سلوك وتربية الأطفال
0.5906	1.6897	6.7	17.6	75.7	الزواج المبكر يسهم في ارتفاع نسبة الطلاق في المجتمع
0.5686	1.7146	5.9	16.7	77.4	الزواج المبكر يؤدي إلى ارتفاع عدد الأطفال المنجبين للأسرة
0.5709	1.7261	6.3	14.8	78.9	كوسيلة للحد من الزواج المبكر، أؤيد رفع سن التعليم الإلزامي للفتاه حتى سن 18
0.4943	1.8008	4.2	11.5	84.3	أنا لست مع زواج الفتاة في سن مبكرة (قبل بلوغها 18 سنة)
0.6556	1.5939	9.4	21.8	68.8	يجب وضع تشريع واضح يحدد عمراً أدنى للزواج عند الفتيات
0.2742	1.1110				المجموع

المصدر: من حسابات الباحث، المسح الميداني 2005م.

الزواج المبكر أعلى من الذكور، (1.6497 للإناث و 1.5639 للذكور)، فالأنثى هي التي تتزوج، في العادة، في سن مبكرة أكثر من الرجل، وهي التي تتعرض لمخاطر هذا النوع من الزواج، وما يترتب عليه من مخاطر صحية، ونفسية، واجتماعية، واقتصادية على الفتاة، ومن ثم، نجد أن الأنثى أكثر دراية ومعرفة بهذه المخاطر من الرجل.

وعند اختبار الفرضية الثالثة، فقد رُفضت فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية 0.05 في النظرة للزواج المبكر تعزى إلى متغير العمر. فقد كان متوسط معرفة الشباب بمخاطر الزواج المبكر أعلى منها من معرفة كبار السن، فقد بلغ متوسط إجابات الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 40 سنة نحو 1.6276 مقابل 1.5460 للأشخاص الذين تزيد أعمارهم على 40 سنة. فالشباب أكثر وعياً بمخاطر الزواج المبكر من كبار السن؛ وذلك لأن الشباب في الأعم الأغلب، أكثر تعليماً ومعرفة بسلبيات الزواج المبكر بحكم اطلاعهم ومعرفتهم ببعض قضايا الصحة الإنجابية.

وعند اختبار الفرضية الرابعة، فقد رُفضت فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية 0.05 في النظرة للزواج المبكر تعزى إلى متغير المستوى التعليمي. فقد تفاوتت متوسط معرفة الأشخاص الحاصلين على مؤهل معهد أو جامعي من 1.6418 إلى 1.0617 للأشخاص الأميين. فالتعليم يجعل الشخص أكثر اطلاعا ومعرفة ودراية بمثل هذه القضايا، فهو ينمي مدارك صاحبه ويجعله أكثر وعياً.

وعند اختبار الفرضية الخامسة، فإنه رُفضت فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية 0.05 في النظرة للزواج المبكر تعزى إلى متغير الحالة الزوجية. فالأشخاص الذين سبق لهم الزواج

أما الفقرة التي حصلت على أدنى نسبة موافقة من أفراد العينة، فكانت الفقرة التي تقول إن زواج الفتاة في سن مبكرة سترة لها (جدول رقم 2)، فهذه المقولة أصبحت دونما معنى ودلالة كبيرة في المجتمع، وخاصة بعد انتشار التعليم والوعي بين السكان، وزيادة نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل، وعملها مع الذكور في أماكن العمل نفسها. ومن جهة أخرى، فقد حصلت الفقرة التي تقول إن الدين عامل مشجع على الزواج المبكر على نسبة تأييد قليلة أيضاً (جدول رقم 2)، مما يدل على أن السكان يعززون في الغالب الزواج المبكر إلى أسباب اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وليس لأسباب دينية فقط.

وقد تفاوتت العوامل التي أثرت على قبول هذه الفقرات أو رفضها حسب الخصائص الديموغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية للمبحوث، ولغرض الدراسة، فإنه ستجمع الفقرات كافة كرزمة واحدة، وبيان العوامل التي أثرت فيها. ومن أجل ذلك، سيختبر الفرضيات الآتية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية 0.05 في النظرة إلى الزواج المبكر تعزى لمكان السكن، والجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، والحالة الزوجية، والحالة العملية.

وباستخدام تحليل التباين الأحادي One Way Anova لاختبار الفرضية الأولى، التي تقول أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية 0.05 بين النظرة للزواج المبكر تعزى لمنطقة السكن، فإنه قبلت الفرضية الصفرية (جدول رقم 3)، بمعنى أنه لا توجد هناك فروق تذكر في النظرة تجاه قضايا الزواج المبكر بين سكان البلدة القديمة، والمخيمات، وبقية أحياء المدينة.

وعند اختبار الفرضية الثانية فقد رُفضت فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية 0.05 في النظرة للزواج المبكر تعزى إلى متغير الجنس. فقد كان متوسط إجابات الإناث اللواتي عرفن مخاطر

بوجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية 0.05 في النظرة للزواج المبكر تعزى إلى متغير الحالة العملية. فقد تفاوت متوسط المعرفة لمخاطر الزواج المبكر من 1.1852 لدى الأشخاص غير القادرين على العمل، (وهؤلاء في غالبيتهم من كبار السن)، إلى 1.6109 للطلاب و1.6668 لربات البيوت، حيث إن معظم برامج التوعية والإرشاد في قضايا الصحة الإنجابية، ومن ضمنها الزواج المبكر، موجهة إلى شريحة الطلاب وربات البيوت، ومن ثم فقد أصبح هؤلاء أكثر دراية ومعرفة من غيرهم.

أكثر معرفة بقضايا الزواج المبكر من الأشخاص الذين لم يسبق لهم الزواج (1.6396 للأشخاص الذين سبق لهم الزواج و1.5646 للأشخاص الذين لم يسبق لهم الزواج) فالأشخاص الذين سبق لهم الزواج قد تعرفوا إلى مخاطر الزواج المبكر سواء من خلال التعرض المباشر والشخص لها، أو من خلال معاشتها مع الأصدقاء والجيران والأهل.

وعند اختبار الفرضية السادسة، فإنه رُفضت فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تقول

جدول رقم (3) تحليل التباين الأحادي One Way Anova

بين وجهة النظر تجاه قضايا الزواج المبكر ومجموعة من إلى متغيرات

إلى متغير	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى المعنوية
منطقة السكن	بين المجموعات	31	0.986	1.223	0.193
	داخل المجموعات	490	0.791		
	المجموع	521			
الجنس	بين المجموعات	31	0.351	1.515	*0.039
	داخل المجموعات	490	0.232		
	المجموع	521			
العمر	بين المجموعات	31	283.715	1.906	*0.003
	داخل المجموعات	490	148.849		
	المجموع	521			
المستوى التعليمي	بين المجموعات	31	41.890	2.490	*0.000
	داخل المجموعات	490	16.821		
	المجموع	521			
الحالة الزوجية	بين المجموعات	31	2.163	2.768	*0.000
	داخل المجموعات	490	0.781		
	المجموع	521			
الحالة العملية	بين المجموعات	31	3.570	3.217	*0.000
	داخل المجموعات	490	1.110		
	المجموع	521			

المصدر: من حسابات الباحث، المسح الميداني 2005م.

* دال على مستوى المعنوية 0.05

النتائج والتوصيات:

- الزواج المبكر يحرم الفتاة من فرص العمل. الزواج المبكر يؤثر سلباً في قدرة الفتاة على تربية أطفالها. الزواج المبكر يؤدي إلى ارتفاع عدد حالات الإسقاط عند الزوجة.

وقد كان إلى متغيرات الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، والحالة الزوجية، والحالة العملية للمبحوثين أثر في التباين في نظرتهم تجاه قضايا الزواج المبكر.

وتوصي الدراسة بتكثيف المحاضرات، واللقاءات التوعوية، وبت البرامج المسموعة والمرئية التي تبين مخاطر الزواج المبكر على الفتاة والأسرة والأطفال والمجتمع بشكل عام. إضافة إلى ضرورة استهداف الفئات الأقل تعليماً، وتركيزها أيضاً على المقبلين على الزواج من أجل توضيح هذه المسائل لهم.

من خلال الدراسة تبين أن متوسط العمر الذي عدّ مبكراً لزواج الفتاه من وجهة نظر المبحوثين في مدينة نابلس نحو 16 سنة، وقد تفاوت هذا العمر بين المبحوثين من 14 إلى 22 سنة، أما بالنسبة إلى زواج الذكر فقد بلغ متوسط العمر الذي عدّ مبكراً للزواج نحو 20 سنة، ولكنه تفاوت أيضاً بين المبحوثين من 15 إلى 28 سنة. إن هذه التفاوتات، في تعريف العمر المبكر للزواج بين أفراد العينة، تعزى للخلفيات الديموغرافية، والاجتماعية والاقتصادية لهم.

أما بالنسبة إلى النظرة إلى بعض قضايا الزواج المبكر، فقد احتلت الفقرات الآتية المراكز الأولى:

- الزواج المبكر يؤثر على صحة الفتاة بشكل عام.
- أنا لست مع زواج الفتاة في سن مبكرة (قبل بلوغها 18 سنة).
- الزواج المبكر يؤدي إلى عدم التفاهم بين الزوجين وكثرة الخلافات الزوجية.

الهوامش:

1. www.fourliteracies.org/Arabic/MISSION/2004/earlymarriage.htm.
2. www.Khosoba.com/archive/021015x04_sr_early_marriage.htm.
3. www.unicef.org/arabic/protection/24267_25755html.
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تكوين الأسر في الأراضي الفلسطينية. سلسلة التقارير التحليلية من بيانات التعداد والمسوح الصحية الديموغرافية رقم 2. رام الله، 2002.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005، المصدر نفسه.
6. www.islamonline.net/iol/dowalia/alhadath2000-oct-20/alhadath23.asp.
7. www.mhryemen.org/detail_ar.php?n_no=2109.
8. مركز شؤون المرأة، 1999، الزواج المبكر في قطاع غزة. مركز شؤون المرأة، غزة.
www.wac.org.ps.
9. أبو صالح، ماهر، 1998، مدينة نابلس: دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
10. www.sis.gov.ps/arabic/polls/archive/zawaj.html.
11. عفانه، حسام الدين، الزواج المبكر: دراسة موجزة. ورقة مقدمة إلى مؤتمر المرأة الفلسطينية وتحديات الأسرة المعاصرة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 24-25/4/2000.
12. الحوراني، عبدالله احمد، «الأسرة الفلسطينية بين الماضي والحاضر»، مجلة رؤية. العدد 15، الهيئة العامة للاستعلامات، فلسطين، ص 101-144، 2002.
13. يعقوب، محمد عبدالمجيد، العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على خصوبة المرأة في مدينة رام الله. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.